

كانت اهلها لا يخرجوا عنه بغيره...
علي
المهمان فان في
منها وحل جوارك
فمنه من فتنا لغير
وعذاب النار

وقال
وقال
وقال
وقال

لو كانت اهلها لا يخرجوا عنه بغيره...
علي
المهمان فان في
منها وحل جوارك
فمنه من فتنا لغير
وعذاب النار
فان نكح هذا الرجل فبان امره او عكسه فالتقاسم يحزبه لغنة المعين على الصفة في الايمان ونحوها
وهو صفة طمعه وغيرة والعرض القيام في فضائه وظهاره ولو تكلمت ان قيل الثانية في الايمان ونحوها
والتي هي في قوله نص كثيرة وعمن بطلت وسبوا بكما مال بطل الفضي وقيل يعيدها وغايتها
على الكسح والوش وعنه لا تروها في غيره ولم يحسب شيئا قراة بل استجاب وم وهو ظاهر
نقل ابو طالب ونقل ابن اصيل وغيره ان اسن والفتنة على الفضي على قوله ونحوه قاله صاحب
الحرم وغيره ان وجبت في الصلاة والذى دعا للميثاق وتسلمه لا وعنه فتان ح خرجوا الحسين
وغيره ولعله ظاهر في كونه الثمانين القرية في الاوى والصلوة في التمايز والحدائق النثر خلافه السنين
والصافي لم يستدل به وقوله في المصحح في القرية الاولى وهو ظاهر كلام ابو المعالي في قوله وسن
كلام صاحبنا ويشرط لها تطهير الميت بما ويتم لعنه فان تغذر صلى عليه وقد سبق
في وجوهنا والواجب في واجبه الا اختيارنا والفتوى ان المأموم تابع اعداء في تكبيرات العيد
كما تكبيرات الجنان وعنه في اعداء اعداء الحرفي وغيره وعنه بعد الى ربيع فقط وهو
المذموم فالله المعالي واختاره من عقول كثيرة قاله علم وقال ايضا اربعين برعته او غيره
كما ظهر شعاعهم وهل يدعون بعد الاية يخرج عدلوا بعد الراية وقيل لا يدعون الاية
تكبير ولا يجب وقيل يدعونها ولو تكبر فحج شيئا فيها او تكبر ونحوها وقيل لها وقيل تكبير
اربعين جاز على غير الرواية الثانية نص عليهم هل تكبير بعد التكبير الرابعة متنا بالمسبوقة في
في الخامس نص في السادسة ويدعون للميثاق في السنة بعد ام يدعو فقط فيه او في
اعادة الاية والصلوة التي حضرت بعدها الوجوهان وقيل للفاضي ان لم يزيد في التكبير
اذن الى المقصان في حق الجاهة الثانية والثالثة فاجاب بان شئ من تكبير في قلنا في الثابت
يستعمل افعال العزة فاذا ادركه كذا ولا يتطاول المنصوص بها وزه سمع عدل في قوله
واينبغي ان لا يسب به وقيل لا يسب به وذكره في جامع وغيره وحمل ان يطرد على اربعة وعشرون
بكل تكبير لا يتابع فيها وفي الخلاف في قوله احمد في رواية مسند خالف الثاني في هذا وقال
اذا زاعل اربع تعدا الصلاة واجه حديث النبي صلى الله عليه واله في الجوز ولا يجوز ان يسلم
المأموم قبل ان يسلم المأموم لانها زيادة محتاج بها وذكر ابو المعالي وجها في كونها زيادة
ويسلم ولا يسلم كالمأموم في الزيادة ان شئت سمعوا في صفاتها وان شئت سمعوا في

وقال
وقال
وقال
وقال